

صوتهم ويقولوا ما يريدون، ولا يوجد مانع، وأن نضع أصابعنا في أعينهم، هذا بلدنا ونريد أن نجلس فيه، وعند ذلك نتحدث عن ما هي الاستراتيجية في غزة، وكيف نتعامل مع غزة، وكيف وكيف، أي إجراء أو موقف من أجل غزة نحن لا بد أن نعمله، أنتم تعرفون أن الحكومة تدفع 120 مليون دولار، 58% من الميزانية لغزة، وهذا ليس منة ولكن هذا واجب لأهل غزة وواجب علينا أن نعمله، ولكن يجب نحن أيضاً أن يكون لنا تواجد بين أهلنا، ولا نهرب من المسؤولية والواجب.

وثيقة رقم 21:

أمين سر حركة فتح الانتفاضة العقيد سعيد موسى (أبو موسى) يعلن رفضه نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات في لبنان²¹ [مقتطفات]

17 كانون الثاني/يناير 2010

أعلن أمين سر حركة "فتح الانتفاضة" العقيد سعيد موسى (أبو موسى)، في أول زيارة له للبنان منذ 1982، رفضه "نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات".

وقال بعد لقائه رئيس بلدية صيدا عبد الرحمن البزري يرافقه أمين سر المجلس الثوري ومسؤول لبنان عبد اللطيف مهنا وعضو اللجنة المركزية أبو هاني رفيق وأعضاء القيادة في لبنان أبو خالد شريدي وأبو محمد يوسف وأبو أحمد البنا: "بعد غياب 30 عاماً عن مدينة صيدا وعندما أتيحت لي فرصة العودة (زار لبنان للمشاركة في مؤتمر دعم المقاومة)، كان لا بد من أن أمر بهذا البيت الذي كان له دور لا ننساه في دعم قضية الشعب الفلسطيني وتصديه للعدو الصهيوني في لبنان وفي فلسطين".

وعن مسألة السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، قال: "هذا السلاح وجد ليس ضمن معادلة لبنانية - لبنانية، إنما ضمن معادلة صراع عربي - إسرائيلي أو صهيوني، وما خلف الصهيونية. نحن نرى أن الصراع مع هذا العدو لم ينته إلى غاية الآن. وفي الوقت نفسه نرى أن وجودنا أو وجود سلاحنا خارج المخيمات، لا يشكل أي ضرر أو إساءة للبنان وأمنه أو للمجتمع اللبناني ككل لذلك نحن مستعدون في حال كان هناك فرصة للحكومة اللبنانية لفتح حوار فنحن مستعدون لمثل هذا الحوار، أما إلغاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات بالمطلق فنحن نعتز على ذلك، ولنا رؤية نعمل لها بأن يكون هناك رضاً مشتركاً بيننا وبين الإخوة اللبنانيين حول هذا الموضوع لأن العدو الصهيوني لا يزال يشكل خطراً إن كان على لبنان أو علينا أو على سورية أو على أي موقع من مواقعنا الموجودة في لبنان".

ونفى أن "تكون هناك علاقة للحقوق المدنية الفلسطينية بموضوع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، فالسلاح شيء والحقوق المدنية شيء آخر. نحن نطالب بحقوق مدنية إنسانية أخلاقية أخوية كما نتعامل في دول أخرى مثل سورية وغيرها، هذا ليس مرتبطاً بوجود السلاح لأن له رؤية وحلاً آخر والحقوق المدنية شيء آخر".

وإذا ما كان طلب إدخال السلاح إلى المخيمات، أجب: ”لا نقبل. سلاحنا في المخيمات موجود ونعترف بوجوده، أما أن نأتي بسلاح جديد إلى المخيمات فلا داعي لذلك، ولا ضرورة لمزيد من السلاح في المخيمات لأن الموجود يكفي، والسلاح خارج المخيمات له رؤية وأهداف غير وجود السلاح داخل المخيمات“.

وعن موقفه في حال تعهدت الدولة اللبنانية من خلال الجيش اللبناني حماية الفلسطينيين من العدو الإسرائيلي قال أبو موسى: ”أنا أريد أن أواجه العدو الصهيوني ولا أريد أحداً أن يحميني من هذا العدو، والسلاح الفلسطيني خارج المخيمات هو لمواجهة العدو الصهيوني إذا كان هناك عدوان جديد على الجنوب اللبناني“. وعن تشكيل لواء فلسطيني لموضوع السلاح خارج المخيمات وداخلها، قال: ”نحن في فصائل القوى الفلسطينية التي هي الآن خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية وغير مرتبطة بالقرار في رام الله، لا نوافق على ذلك لأن ذلك يعني تجنيداً وتجييشاً للقوى. نحن نرى أن الثائر يجب أن يبقى حراً طليقاً في تصرفه ضمن حدود الأنظمة والقوانين الدولية“.

وتابع: ”حتى لو أعطى السوريون إشارة إلى (رئيس الحكومة) سعد الحريري أو غيره، فنحن لا نتلقى أوامرنا بهذا الموضوع من سورية. سورية حليفة وقيم على أرضها وتقدم لنا كل التسهيلات في دمشق فهي مشكورة، أما مسألة الوجود أو عدم الوجود فهذا قرار فلسطيني ذاتي غير خاضع لأي قوة مهما كانت“.

(.....)

وثيقة رقم 22:

البيان الختامي للإعلان العربي الدولي لدعم المقاومة²²

17 كانون الثاني/يناير 2010

نحن المشاركون في الملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة الذي انعقد في أحضان العاصمة اللبنانية بيروت تحت شعار مع المقاومة، في الفترة من 15 إلى 17 كانون الثاني/يناير 2010، وبمشاركة آلاف الشخصيات من مختلف الأديان والعقائد، والمذاهب، والأعراق، جاؤوا من قارات الدنيا الست، ومثّلوا الهيئات، والمؤتمرات، والأحزاب، والمنظمات، والاتحادات الشعبية، والنقابات، ومن الأكاديميين، والمفكرين والأدباء والفنانين والرياضيين. وإدراكاً منا لتعاطف الضغوط السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والأمنية لإسقاط المقاومة كخيار استراتيجي لمقاومة الاحتلال، نعلن ما يأتي:

أولاً: إن مقاومة الاحتلال والعدوان حق ثابت للشعوب أكده القانون الدولي، وشرّعه الأديان السماوية، ونصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة، وكرّسته أعراف ونضالات الشعوب التي ابتليت بالاحتلال، وتلك التي تعرّضت للعدوان في أمريكا وفرنسا، وغيرهما من دول العالم على امتداد التاريخ الإنساني.

ثانياً: إن حق الشعوب في المقاومة بأشكالها كافة، وفي مقدمها المقاومة المسلحة، ينبع من مبدأ الدفاع عن النفس، والحق في الحرية والكرامة والسيادة والمساواة بين شعوب العالم. والمقاومة هي شرط لازم لإقامة نظام دولي عادل يحرم حروب العدوان واحتلال أراضي الغير، ويناهض الاستيطان